الإتفاقية الرئيسية لتأجير المعدات - الشروط والأحكام

١- التعاريف

(أ) "**العقد**" هو الاتفاق المتبادل بين المالك والمستأجر لتأجير المعدات، والتي تتضمن العرض ويخضع لهذه الشروط.

(ب) "**المالك**" هو شركة دايم لتأجير المعدات، وهي شركة تأسست في المملكة العربية السعودية وتقوم بتأجير المعدات وتشمل من يخلفهم، أو المتنازل إليهم، أو الممثلين الشخصيين.

(ج) "**المستأجر**" هو الشركة أو المنشأة أو الشخص أو المؤسسة أو الجهة العامة التي تستأجر معدات المالك وتشمل من يخلفهم أو ممثليهم الشخصيين.

(د) تبدأ "**فترة الاستئجار**" من الوقت الذي تغادر فيه المعدات مستودع المالك أو المكان الذي تم استخدامه فيه آخر مرة وتستمر حتى يتم استلام المعدات مرة أخرى في مستودع المالك المحدد أو أي موقع آخر متفق عليه. ولتجنب الشك، تشمل فترة الاستئجار الوقت الذي تغادر فيه المعدات من الموقع خلال فترة الإجازة.

(هـ) "**العرض**" هو عرض المالك لاستئجار المعدات للمستأجر والذي سيتضمن تفاصيل المعدات التي سيتم استئجارها وفترة الاستئجار وأسعار ورسوم الاستئجار ذات الصلة وأي شروط تكميلية يتم تضمينها في العقد.

(و) تغطي "**المعدات**" جميع فئات المعدات، أو المعدات البديلة، والآلات، والمركبات، وملحقات المعدات، وأي عناصر أو مركبات أو معدات إضافية لها، والتي يوافق المالك على تأجيرها للمستأجر أو أي شيء يوفره المالك لتنفيذ التأجير وأي شيء يوفره المالك للتشغيل الآمن والفحص والصيانة الروتينية للمعدات.

(ز) "**المشغل**" هو الشخص الذي يقوم بتشغيل المعدات وفقًا لأدلة المستخدم للشركة الأصلية المصنعة للمعدات.

(ح) يجب ألا تقل مدة "**يوم العمل**" عن ١٠ ساعات في اليوم، من السبت إلى الخميس، ما لم يتم النص على خلاف ذلك في التسعيرة.

(ط) **السعر الشهري**: يمثل ٢٦ يوم عمل من ١٠ ساعات في اليوم (٢٦٠ ساعة) في الشهر ما لم يتم النص على خلاف ذلك في التسعيرة.

(ي) **السعر الأسبوعي**: يمثل ٦ أيام عمل من ١٠ ساعات في اليوم (٦٠ ساعة) في الأسبوع ما لم يتم النص على خلاف ذلك في التسعيرة.

(ك) **السعر اليومي**: يمثل يوم عمل واحد من ١٠ ساعات متصلة (١٠ ساعات) في اليوم ما لم يتم النص على خلاف ذلك في التسعيرة.

٢- تمديد العقد

لا تُعتبر أي بنود أو أحكام أو ضمانات بخلاف ما هو منصوص عليه تحديدًا في العرض متضمنة أو تشكل جزءًا من العقد أو تحكم العلاقة بين المالك والمستأجر فيما يتعلق باستئجار أي معدات بموجب العرض. يستثني هذا جميع البنود أو الشروط الأخرى التي قد يسعى المستأجر لتطبيقها بموجب أي أمر أو إقرار أو قبول أو مستند مشابه ويبطل جميع المفاوضات أو الإقرارات أو الاتفاقات السابقة، سواء كانت مكتوبة أو شفهية ما لم يتم قبولها صراحةً كتابة وموقعة من قبل المالك.

٣- قبول المعدات

قبول المعدات في الموقع يعني قبول جميع الشروط والأحكام الواردة هنا ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابيًا مسبقًا.

٤- التفريغ والتحميل

يكون المستأجر مسؤولاً عن الدخول والخروج دون عوائق، وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابةً، وعن تفريغ وتحميل المعدات في الموقع؛ وأي أفراد يوفرهم المالك لعمل التفريغ و / أو التحميل يجب اعتبارهم تحت توجيه ومراقبة المستأجر. يجب اعتبار هؤلاء الموظفين لجميع الأغراض المتعلقة بتوظيفهم في تفريغ و / أو تحميل المعدات كمستخدمين أو وكلاء للمستأجر (ولكن دون الإخلال بأي من أحكام البند ١٤) الذين يتحملون المسؤولية الكاملة عن جميع المطالبات الناشئة فيما يتعلق بتفريغ و / أو تحميل المعدات من قبل هؤلاء الموظفين أو بمساعدتهم.

٥- التسليم في حالة وصيانة جيدة: تقارير الفحص

(أ) تقع على عاتق المستأجر مسؤولية ضمان الحفظ الآمن للمعدات واستخدامها بطريقة عملية بارعة في حدود السعة المقدرة للشركة المصنعة ووفقًا لتوصيات الشركة المصنعة و / أو توصيات المالك، وإعادتها عند انتهاء فترة الاستئجار في حالة جيدة متساوية (باستثناء البلى المقبول).

(ب) تقع على عاتق المستأجر مسؤولية التأكد من أن المشغلين / الوكلاء والمستخدمين المعينين يتخذون جميع الخطوات اللازمة لضمان أن المعدات مناسبة للغرض و أنها في حالة آمنة قابلة للتشغيل. إذا استمرت هذه المعدات في العمل أو قيد الاستخدام في حالة أو بيئة غير آمنة وغير مرضية، يكون المستأجر هو المسؤول الوحيد عن أي ضرر أو خسارة أو تكلفة أو مصروفات أو حوادث ناجمة عن ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

٦- الصيانة والفحص

يجب على المستأجر في جميع الأوقات المعقولة السماح للمالك أو وكلائه أو شركات التأمين الخاصة به بالوصول إلى المعدات لفحصها أو اختبارها أو تعديلها أو إصلاحها أو استبدالها. يجب على المستأجر السماح بهذا الوصول خلال يوم / ساعات العمل.

٧- التأمين

(أ) يجب على كل من المالك والمستأجر التأكد من أنهما مغطيان بالكامل بالتأمين ضد المخاطر التي ينطوي عليها استئجار المعدات و أن المعدات تحت هذه الشروط والأحكام. يحتاج المستأجر إلى التأكد من أن تأمين المستأجر يغطي المعدات.

(ب) يجب أن تنتقل مخاطر فقدان المعدات أو سرقتها أو تلفها أو تحطيمها إلى المستأجر من اللحظة التي تنتقل فيها المعدات إلى الحيازة و / أو العهدة و / أو الرقابة عليها. يجب أن تظل المعدات تحت مسؤولية المستأجر وحده طوال فترة الاستئجار وأي مدة أخرى على النحو المتفق عليه بين الأطراف حتى يحين الوقت الذي يقبل فيه المالك أو ممثله المعتمد إعادة المعدات كما هو مؤكد من قبل المالك.

(ج) طوال فترة الاستئجار (وأي تمديد لها) يجب على المستأجر، على نفقته الخاصة، الحصول على غطاء تأميني ضد الفقدان أو التلف أو الحريق أو الفيضانات أو الإرهاب أو السرقة بقيمة لا تقل عن ١٠٠٪ من قيمة المعدات؛ تأمين الطرف الثالث والمسؤولية العامة؛ نقل المعدات (عندما تكون المعدات قيد النقل)؛ وأي وجميع أنواع التأمين الأخرى المتعلقة بتأجير المعدات واستخدامها كما هو مطلوب بموجب القانون المحلي.

(د) يكون المستأجر مسؤولاً عن دفع أي خصم أو زيادة مستحقة على أي مطالبات بموجب سياسات التأمين هذه.

(هـ) في أو قبل تاريخ بدء فترة الإستئجار، يجب على المستأجر تزويد المالك بنسخة من وثائق التأمين ذات الصلة الموضحة في البند (ج)

٨- الأرض وحالة الموقع

(أ) تقع على عاتق المستأجر مسؤولية معرفة الموقع أو الممتلكات أو الأرض حيث سيتم تسليم المعدات ويضمن المستأجر أن حالة الموقع أو مكان تسليم المعدات مناسبة لاستخدام هذه المعدات.

(ب) إذا كانت الأرض، في رأي المستأجر، (بما في ذلك أي طريق أو مسار وصول خاص) ناعمة أو غير مناسبة للمعدات للعمل عليها أو السير فوقها أو نقلها أو تفريغها أو تفكيكها بدون دعم، فيجب على المستأجر توفير ووضع الدعم المناسب في وضع مناسب لنقل المعدات أو العمل عليها أو نقلها أو تحميلها أو تفريغها، بما في ذلك لغرض التسليم والتجميع.

(ج) يتم توفير أي مواد دعم يقدمها المالك فقط لمساعدة المستأجر بموجب واجباته في البند ٨ (ب) ولا يعفيه صراحةً من التزاماته القانونية أو التنظيمية أو التعاقدية لضمان الاستقرار الكافي للمعدات.

(د) المستأجر مسؤول عن الحماية وعن أي ضرر يلحق بأي خدمات ومرافق تحت الأرض أو فوق سطح الأرض بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الكابلات والأنابيب وأنابيب المياه وخطوط الغاز وأي أرصفة وجسور وأنفاق و على الطرق الموجودة على الموقع أو المجاورة له ويتعين على المستأجر التنسيق عند الضرورة والامتثال لجميع متطلبات السلطة القانونية ذات الصلة أو الهيئة المماثلة.

٩- مناولة المعدات

(أ) عندما يقوم المالك بتزويد السائق أو المشغل أو أي شخص بالمعدات، فإن المستأجر مسؤول عن ضمان تشغيل المشغل للجهاز وفقًا لدليل المستخدم للشركة الأصلية المصنعة للمعدات. يجب اعتبار هؤلاء السائقين أو المشغلين أو الأشخاص لجميع الأغراض المتعلقة بتوظيفهم في تشغيل المعدات بمثابة مستخدمين أو وكلاء للمستأجر (ولكن دون الإخلال بأي من أحكام البند ١٤) ويكون المستأجر وحده مسؤول عن جميع المطالبات الناشئة فيما يتعلق بتشغيل المعدات من قبل السائقين / المشغلين / الأشخاص المذكورين.

(ب) يجب ألا يسمح المستأجر لأي شخص آخر بتشغيل هذه المعدات دون موافقة خطية مسبقة من المالك.

(ج) لا يجوز لهؤلاء السائقين أو المشغلين أو الأشخاص تشغيل أي معدات أو آلات أخرى أو القيام بأعمال أخرى غير تلك التي تم توفيرها لهم من قبل المالك ما لم يتم الاتفاق مسبقًا كتابيًا بين المالك والمستأجر.

١٠- التعطيل والإصلاحات والضبط

(أ) يجب إخطار المالك على الفور بأي عطل أو عمل غير مرض أو تلف لأي جزء من المعدات وتأكيده كتابيًا. لن يتم النظر في أي مطالبة تتعلق بوقت التعطيل إلا اعتبارًا من وقت وتاريخ استلام الإشعار الكتابي والإقرار به من قبل المالك.

(ب) سيتم منح البدل الكامل لرسوم الاستئجار المنصوص عليها في العرض للمستأجر مقابل أي توقف بسبب تعطل المعدات بسبب حدوث إما خطأ متأصل أو خطأ لا يمكن التحقق منه عن طريق الفحص المعقول أو البلى والتلف المقبول ولجميع التوقفات للإصلاحات الجارية العادية وفقًا لشروط العقد.

(ج) لا يجوز للمستأجر (باستثناء إصلاح الثقوب) إصلاح أو تعديل أو تغيير المعدات دون إذن خطي مسبق من المالك. ومع ذلك، فإن تغيير أي إطار وإصلاح الثقوب تقع على عاتق المستأجر الذي يجب أن يرتب لتغييرها / إصلاحها. المستأجر مسؤول عن جميع التكاليف المتكبدة في تغيير أو استبدال أي إطار (والذي يجب أن يكون بمواصفات معادلة) كما وافق عليه المالك وعن إصلاح أي ثقب.

(د) يكون المستأجر مسؤولاً عن جميع النفقات الناشئة عن أي أعطال أو عمل غير مرض أو تلف لأي جزء من المعدات بسبب إهمال المستأجر أو توجيهه الخاطئ أو إساءة استخدامه للمعدات، سواء من قبل المستأجر أو موظفيه أو المشغل. المستأجر مسؤول عن تكلفة قطع الغيار و / أو الإصلاحات بسبب سرقة المعدات أو ضياعها أو تخريبها.

(هـ) سيتم إصلاح أي أعطال من قبل المالك في الموقع. في حالة حدوث عطل يتطلب أكثر من ٤٨ ساعة، يقوم المالك باستبدال الوحدة، حسب المتوفر. سيتحمل المستأجر جميع نفقات استبدال المعدات في حالة حدوث عطل بسبب إهمال المستأجر أو توجيهه الخاطئ أو إساءة استخدامه.

١١- توقفات أخرى

لن يتم قبول أي مطالبات (بخلاف تلك المسموح بها بموجب "الأعطال" (البند ١٠) كما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة)، عن حالات التوقف لأسباب خارجة عن سيطرة المالك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر سوء الأحوال الجوية و / أو الظروف الأرضية والعطلات الرسمية ولا يجوز يكون المالك مسؤولاً عن تكلفة أو نفقات استرداد أي معدات من أرضية ناعمة أو غير مناسبة أو بيئة خطرة. لتجنب الشك، يكون المستأجر مسؤولاً عن تكلفة ونفقات استرداد أي معدات من موقع / مكان / مشروع ناعم أو غير مناسب أو بيئة خطرة.

١٢- فقدان المعدات الأخرى بسبب التعطل

يتم استئجار كل عنصر من المعدات المحددة في العقد كوحدة منفصلة، ولا يؤدي تعطل أو توقف وحدة أو أكثر من الوحدات أو المركبات (سواء كانت ملكًا للمالك أو غير ذلك) من خلال أي سبب على الإطلاق، إلى منح المستأجر حق الحصول على تعويض أو بدل عن ضياع وقت العمل من قبل أي وحدة أو وحدات أخرى من المعدات تعمل جنبًا إلى جنب معها، شريطة أنه في حالة استئجار عنصرين أو أكثر من المعدات معًا كوحدة واحدة، تُعتبر هذه العناصر وحدة واحدة لغرض الأعطال.

١٣- تحديد المسؤولية

(أ) باستثناء المسؤولية من جانب المالك المنصوص عليها صراحةً في العقد (بما في ذلك هذه البنود):

(ب) لا يتحمل المالك أي إلتزام أو مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر من أي نوع كان بسبب أو ناشئ من خلال أي سبب خارج عن إرادته المعقولة؛ و

(ج) لا يتحمل المالك أي إلتزام أو مسؤولية، سواء عن طريق التعويض أو بسبب أي خرق للعقد أو خرق للواجب القانوني أو تشويه أو بسبب ارتكاب أي ضرر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإهمال) فيما يتعلق الاستئجار، مقابل خسارة ربح المستأجر أو خسارة استخدام المعدات أو أي أصول أو منشأة أخرى أو خسارة الإنتاج أو الإنتاجية أو خسارة العقود مع أي طرف ثالث، أو الالتزامات مهما كانت طبيعتها تجاه أي طرف ثالث، و / أو أي خسارة مالية أو اقتصادية أخرى أو خسارة أو أضرار غير مباشرة أو تبعية مهما كانت طبيعتها؛ و

(د) عندما ينص العقد (بما في ذلك هذه البنود) على أنه يجب تقديم أي بدل مقابل رسوم الاستئجار، يكون هذا البدل هو العلاج الوحيد والحصري للمستأجر فيما يتعلق بالظروف التي أدت إلى السماح، ويجب أن يقتصر هذا العلاج على مبلغ رسوم الاستئجار التي كانت ستصبح أو تصبح مستحقة إذا لم يتم دفع البدل المعني.

(هـ) لتجنب الشك، لا يوجد في هذه الشروط ما يحد أو يسعى لاستبعاد مسؤولية المالك عن مطالبات الوفاة أو الإصابة الشخصية الناجمة عن إهمال المالك أو الاحتيال أو أي مسؤولية أخرى لا يُسمح لها بالسعي إلى تقييدها أو استبعادها من خلال عمل القانون.

١٤- مسؤولية المستأجر عن الفقدان والأضرار

(أ) لتجنب الشك، تم الإعلان والموافقة على أنه لا يوجد في هذا البند ما يؤثر على عمل البنود ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ من هذه الشروط.

(ب) لمدة فترة الاستئجار، والتي تشمل، لتجنب الشك، الوقت الذي تُترك فيه المعدات في الموقع، يجب على المستأجر، وفقًا للأحكام المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) تعويض المالك عن جميع الخسائر أو الأضرار التي لحقت بالمعدات لأي سبب قد ينشأ باستثناء البلى والتلف المقبول وباستثناء ما هو منصوص عليه في البند ١٠ من هذه الاتفاقية، كما يجب أيضًا تعويض المالك وأي أفراد يوفرهم المالك بشكل كامل فيما يتعلق بجميع المطالبات من قبل أي شخص، على الإطلاق، عن إصابة الشخص أو الممتلكات الناجمة عن أو فيما يتعلق أو الناشئة عن التخزين أو العبور أو النقل أو التفريغ أو التحميل أو استخدام المعدات أثناء استمرار فترة الإيجار وفيما يتعلق بذلك، سواء كانت ناشئة بموجب القانون أو القانون العام. في حالة فقدان أو تلف المعدات يجب أن تستمر رسوم الاستئجار بالأسعار التعاقدية حتى يتم الاتفاق على التسوية.

(ج) على الرغم مما ورد أعلاه، لن يكون المستأجر مسؤولاً عن الضرر أو الخسارة أو الإصابة:

١- قبل تسليم أي معدات إلى الموقع (أو، عندما لا يكون الموقع قريبًا على الفور من طريق سريع يمكن صيانته على النفقة العامة، قبل مغادرته هذا الطريق السريع) حيث تكون المعدات قيد النقل عن طريق نقل المالك أو على النحو المنصوص عليه من قبل المالك،

٢- بعد إزالة المعدات من الموقع وهي في طريقها إلى طريق سريع يمكن صيانته على النفقة العامة (أو عندما لا يكون الموقع مجاورًا لطريق سريع يمكن صيانته على النفقة العامة بعد انضمامه إلى هذا الطريق السريع) إلى المالك عن طريق نقل المالك أو وفقًا لترتيب المالك،

٣- عندما تنتقل المعدات من أو إلى موقع على طريق سريع يمكن صيانته على نفقة عامة (أو عندما لا يكون الموقع مجاورًا لطريق سريع يمكن صيانته على النفقة العامة، قبل مغادرته أو بعد انضمامه إلى هذا الطريق السريع) بموجب صلاحيته مع سائق مقدم من قبل المالك.

١٥- إشعار وقوع الحوادث

إذا كانت المعدات إشتركت في أي حادث يؤدي إلى إصابة الأشخاص أو تلف الممتلكات، فيجب أن يرسل المستأجر إشعارًا فوريًا إلى المالك عبر الهاتف وتأكيده كتابيًا إلى المالك في موعد لا يتجاوز ١٢ ساعة بعد هذا الإخطار الهاتفي (بما في ذلك تقرير الحادث والصور وفي حالة وقوع حادث سير يجب تقديم تقرير من الشرطة). فيما يتعلق بأي مطالبة لا يلتزم المستأجر بشأنها بتعويض المالك بالكامل، لا يجوز للمستأجر قبول أي مسؤولية أو عرض أو وعد بالدفع أو تعويض دون الحصول على إذن كتابي مسبق من المالك.

١٦- إعادة التأجير وما إلى ذلك

لا يجوز إعادة استئجار المعدات أو أي جزء منها أو تأجيرها من الباطن أو إقراضها لأي طرف ثالث دون الحصول على إذن كتابي مسبق من المالك.

١٧- تغيير الموقع

لا يجوز نقل المعدات من الموقع الذي تم تسليمها فيه أو إرسالها دون الحصول على إذن كتابي مسبق من المالك.

١٨- إرجاع المعدات للإصلاح

إذا قرر المالك خلال فترة الاستئجار أن الإصلاحات العاجلة للمعدات ضرورية، فيجوز له أن يرتب لإجراء هذه الإصلاحات في الموقع أو في أي مكان يعيّنه. في حال كانت الإصلاحات العاجلة للمعدات ضرورية، يجب على المالك استبدال المعدات بمعدات مماثلة بشرط توافرها، يدفع المالك (ولكن دون الإخلال بأي من أحكام البندين ١٠ و / أو ١٤) جميع رسوم النقل المعنية. في حالة عدم قدرة المالك على استبدال المعدات فيحق له إنهاء العقد على الفور (ولكن دون الإخلال بأي من أحكام البندين ١٠ و / أو ١٤) من خلال تقديم إشعار كتابي للمستأجر. في حالة حدوث هذا الإنهاء يكون المالك مسؤولاً فقط عن تكلفة نقل الإعادة.

١٩- أساس الرسوم

(أ) الحد الأدنى لرسوم الاستئجار - فترة الاستئجار القياسية هي شهر واحد. وهذا يمثل ١٠ ساعات عمل متواصلة على الأقل يوميًا، ٢٦ يومًا في الشهر. بالنسبة لفترات الاستئجار التي تتجاوز شهرًا واحدًا، سيتم تطبيق السعر الشهري وسيتم احتساب أي شهر جزئي على أساس تناسبي بناءً على عدد أيام الاستئجار. أي استخدام أقل من ١٠ ساعات في اليوم بغض النظر عن السبب، باستثناء الأعطال الحقيقية، سيتم إحتساب الرسوم بالسعر اليومي ولن يكون هناك تخفيض لأي سبب آخر على الإطلاق. وهذا يشمل، أيام العطل الرسمية أو الوطنية وأي أوقات أخرى قد يتم فيها تخفيض ساعات العمل.

(ب) سيتم احتساب أي ساعات إضافية على أساس تناسبي، أو في حالة إضافة مناوبة، سيتم تطبيق سعر الفترتين كما هو محدد في عرض الأسعار. هذه الرسوم قابلة للتطبيق بغض النظر عن ساعات عمل الآلة الفعلي.

(ج) إذا تم التخطيط للتأجير في الأصل لمدة شهر واحد ولكن لم يتجاوز شهرًا واحدًا، فسيتم تطبيق السعر الأسبوعي. إذا لم يتم تحديد السعر الأسبوعي في عرض الأسعار فسيتم حساب السعر الأسبوعي على أنه المعدل الشهري مقسومًا على ٣.

(د) إذا تم التخطيط للتأجير في الأصل لمدة أسبوع ولكن لم يتجاوز أسبوعًا واحدًا، فسيتم تطبيق السعر اليومي. إذا لم يتم تحديد السعر اليومي في عرض الأسعار فسيتم حساب السعر اليومي على أنه السعر الأسبوعي مقسومًا على ٤

(هـ) يتحمل المستأجر مسؤولية إصلاح الإطارات وتغييرها ولن يتم إجراء أي تخفيض في رسوم الإيجار لهذه الفترة.

(و) باستثناء المعدات المزودة مع المشغل، لا يقبل المالك أي جداول زمنية يحتفظ بها المستأجر كأساس لتقديم الفاتورة والموافقة على الفاتورة والدفع. ستظل شروط الدفع وفقًا لشروط وأحكام الإيجار القياسية.

(ز) قد يطلب المستأجر، من وقت لآخر، خدمات إضافية من المالك، على سبيل المثال لا الحصر، المعايرة والشهادة وتغييرات الجهد واستطلاعات الموقع والخدمات التي تتكبد تكاليف إضافية سيتم فرضها بسعر متفق عليه مع المستأجر. عندما تكون المعدات قيد الاستئجار خلال هذا الوقت سيتم تطبيق رسوم الاستئجار الكاملة.

(ح) يضمن المستأجر أنه سيدفع جميع الضرائب والرسوم التي قد تُفرض الآن أو فيما بعد على تأجير أو استخدام المعدات أو أي رسوم أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، عمومية ما سبق وأي وجميع الضرائب بأي معدلات موجودة حاليًا أو قد تكون سارية فيما يتعلق بضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة و / أو ضريبة السلع والخدمات أو أي ضرائب ورسوم وجبايات أخرى معمول بها.

٢٠- المعدات المستأجرة على أساس يومي دون أن تكون مؤهلة للتأجير لساعات

سيتم فرض السعر اليومي الكامل على أساس يومي بغض النظر عن ساعات العمل باستثناء حالة الأعطال التي يكون المالك مسؤولاً عنها، عندما يتم احتساب ساعات العمل الفعلية بالتناسب مع متوسط يوم العمل. لن يتم فرض أي رسوم إيجار ليوم الجمعة ما لم يتم تشغيل المعدات بالفعل أو إذا كان العقد مفتوحًا لساعات العمل.

٢١- المعدات المستأجرة أسبوعًا أو شهرًا دون أن تكون مؤهلة للتأجير لساعات

يتم فرض السعر الأسبوعي أو الشهري بغض النظر عن عدد ساعات العمل، إلا في حالة الأعطال التي يكون المالك مسؤولاً عنها عندما يتم تحديد بدل تناسبي للسعر الأسبوعي المتفق عليه أو النسبة التناسبية للسعر الشهري المتفق عليه كل يوم عمل كامل. في حالة الإيقاف المبكر للإستئجار، عندئذٍ دون الإخلال، سيتقاضى المالك الرسوم بناءً على الفقرة ١٩ (ز).

٢٢- بدء وإنهاء العقد (نقل المعدات)

(أ) يجب أن تبدأ فترة الاستئجار من الوقت الذي تغادر فيه المعدات مستودع المالك أو المكان الذي تم استخدامه فيه آخر مرة وتستمر حتى يتم استلام المعدات مرة أخرى في مستودع المالك المحدد أو أي موقع آخر متفق عليه.

(ب) إذا لم يتم توفير المعدات للحصول عليها على النحو المتفق عليه بين الأطراف كتابةً، فإن هذه المعدات تظل قيد الاستئجار. يكون المستأجر مسؤولاً عن حفظ المعدات وعن جميع التكاليف والنفقات المعقولة التي يتكبدها المالك في سعيه لجمع هذه المعدات.

(ج) عند الانتهاء من فترة الاستئجار، يجب على المستأجر تنظيف المعدات وحيثما كان ذلك ضروريًا. ستتم إزالة جميع الوقود والملوثات من السدود وخزانات التخزين والصهاريج. يكون المستأجر مسؤولاً عن أي تكاليف ومسؤوليات ونفقات يتكبدها المالك في حالة عدم امتثال المستأجر لهذا البند.

٢٣- مسئولية المستأجر أثناء إشعار إنهاء العقد

(أ) عندما تكون فترة الاستئجار غير محددة أو لم يتم تحديدها، يكون العقد قابلاً للإنهاء بإشعار خطي مدته سبعة أيام يقدمه أي من الطرفين للطرف الآخر باستثناء الحالات التي تكون فيها المعدات مفقودة أو تالفة. على الرغم من أن المالك قد وافق على قبول إشعار الإنهاء قبل أقل من ٧ أيام، يجب أن تستمر التزامات المستأجر بموجب البند ١٤ حتى يتم إرجاع المعدات إلى المالك وفقًا للبند ٢٨ أو حتى يقوم المالك بتجميع المعدات خلال ٧ الأيام التالية لقبول الإشعار القصير المدة. لا يُعتبر الإخطار الشفوي الذي يقدمه المستأجر إلى المالك أو سائق المالك أو المشغل أو الممثل بمثابة امتثال لأحكام هذا البند.

(ب) مع عدم الإخلال بالبند ٢٣ (أ)، في حالة فشل المستأجر في تجهيز المعدات للتجميع من قبل المالك قبل نهاية الإشعار الذي مدته ٧ أيام، فإن التزامات المستأجر بموجب البند ١٤ تستمر لمدة ٣ أيام أخرى أو حتى ذلك الوقت تم توفير المعدات للتجميع وقام المالك بتجميعها. لتجنب الشك، عندما يقدم المستأجر إشعارًا وفقًا للبند ٢٣ (أ)، ولكن بعد ذلك وبموافقة المالك، يسحب هذا الإشعار، يستمر تطبيق التزامات البند ١٤ ومتطلبات الفقرة ٢٣ (أ)) على أي إنهاء لاحق للعقد.

(ج) إذا أنهى المستأجر العقد قبل بدء فترة الإيجار، يكون المستأجر مسؤولاً عن جميع التكاليف والرسوم المعقولة التي يتكبدها المالك أو التي يلتزم بها المالك في وقت الإنهاء.

٢٤- البنود الأخرى القابلة للرسوم المتعلقة بالسائقين ومشغلي المعدات

يجب على المستأجر دفع جميع البنود الخاضعة للرسوم (الطعام، والإقامة، والنقل، وجميع النفقات من حسابه الخاص) بالأسعار المنصوص عليها في العقد.

٢٥- وقت السفر وأجور السفر

لا يجوز للمالك أن يفرض أي رسوم مقابل أي نفقات من هذا القبيل يتكبدها موظفو المالك أو ممثليه لغرض خدمة أو إصلاح أو صيانة المعدات، ما لم يكن ذلك ضروريًا بسبب إهمال المستأجر أو توجيهه الخاطئ أو إساءة استخدامه للمعدات.

٢٦- الوقود والزيت والشحوم

عند توفير الوقود والزيت من قبل المالك سيتم فرض رسوم / عدم دفع رسوم وفقًا للعقد المتفق عليه، وعندما يتم توفيره من قبل المستأجر يجب أن يكون من الدرجة أو النوع المحدد من قبل المالك. يكون المستأجر وحده مسؤولاً عن جميع الأضرار والخسائر والتكاليف والمصاريف التي يتكبدها المالك إذا استخدم المستأجر الوقود أو الزيت أو الشحوم بشكل غير صحيح.

٢٧- شارات اسم المالك

لا يجوز للمستأجر إزالة أو تشويه أو التستر على ملصقات اسم المالك أو وضع علامة على المعدات تشير إلى أنها ملكه، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من المالك، ويحتفظ المالك بالحق في فرض رسوم على المستأجر لإعادة المعدات إلى حالتها الأصلية.

٢٨- النقل

يجب على المستأجر دفع التكلفة، وإذا طلب المالك ذلك، يقوم بترتيب نقل المعدات من مستودع المالك أو أي موقع آخر متفق عليه إلى الموقع والعودة إلى مستودع المالك المحدد أو أي موقع آخر متفق عليه عند الانتهاء من فترة الاستئجار. المستأجر مسؤول، على نفقته، عن الترتيب لجميع تصاريح الدخول إلى البوابة / الموقع، وجميع متطلبات الأمان التي سيحتاجها المالك لتقديم الخدمات. سيتم احتساب أي تأخير في التحميل والتفريغ بتكلفة مضافة إلى ١٠٪.

٢٩- اللوائح الحكومية

(أ) سيكون المستأجر مسؤولاً عن الامتثال للوائح ذات الصلة الصادرة عن الحكومة أو السلطات المحلية.

(ب) يجب على المستأجر تعويض المالك عن أي رسوم أو غرامات قد يصبح المالك مسؤولاً عنها نتيجة لتشغيل المعدات خلال فترة الاستئجار.

٣٠- حماية حقوق المالك

(أ) لا يجوز للمستأجر إعادة تأجير المعدات أو بيعها أو رهنها أو فرض رسوم عليها أو يعهدها أو جزء من حيازتها أو التعامل معها بطريقة أخرى باستثناء ما هو منصوص عليه في البند ١٧ ويجب أن يحميها من الضرر أو الإتلاف أو الحجز ويجب أن يعوض المالك عن جميع الخسائر والأضرار والتكاليف والرسوم والنفقات الناشئة كنتيجة مباشرة لأي فشل في مراقبة وتنفيذ هذا الشرط إلا في حالة طلب الحكومة.

(ب) يجوز للمالك إنهاء العقد على الفور بإخطار كتابي للمستأجر في حالة حدوث واحد أو أكثر من الأحداث التالية:

١- يتخلف المستأجر عن السداد في الموعد المحدد لأي مبلغ مستحق للمالك مقابل استئجار المعدات أو الرسوم الأخرى المستحقة الدفع وفقًا لهذه الشروط.

٢- فشل المستأجر في مراعاة وتنفيذ شروط وأحكام العقد.

٣- يعاني المستأجر، أو يعتقد المالك بشكل معقول، أن المستأجر سيتعرض لأي ضائقة أو إجراء يتم فرضه عليه.

٤- يتخذ المستأجر أو يقترح إجراء أي ترتيب مع دائنيه أو يصبح معسراً أو أي تعديل أو إعادة تشريع له في الوقت الحالي؛ أو

٥- يقوم المستأجر أو يتسبب في القيام أو السماح أو التعرض لأي فعل أو شيء قد يتم بموجبه المساس بحقوق المالك في المعدات أو تعريضها للخطر.

(ج) في حالة الإنهاء بموجب الفقرة الفرعية (ب) أعلاه:

١- يجب على المستأجر منح المالك أو وكلائه دخولاً فوريًا دون عائق لاستعادة المعدات.

٢- يحق للمالك المطالبة برسوم الاستئجار المستحقة اعتبارًا من تاريخ إنهاء الاستئجار بموجب هذا البند وإعادة رسوم النقل بموجب البند ٢٨.

(د) الحقوق المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ب) و (ج) أعلاه:

١- يمكن أن تمارس على الرغم من أن المالك قد يكون قد تنازل عن بعض التخلف عن السداد أو مسألة مماثلة أو ذات طبيعة مماثلة.

٢- لا يؤثر على حق المالك في المطالبة بالتعويضات عن خرق العقد أو استرداد أي مبالغ مستحقة بموجب العقد كدين.

(هـ) إذا لم يدفع المستأجر مبلغًا بحلول التاريخ النهائي الذي يجب أن يتم فيه الدفع، فإنه يحق للمالك تعليق أداء التزاماته بموجب العقد. لا يجوز ممارسة الحق في التعليق دون إعطاء المستأجر أولاً إشعارًا خطيًا قبل ٧ أيام على الأقل عن نية المالك في تعليق الأداء مع توضيح السبب أو الأسباب التي ينوي المالك بناءً عليها تعليق الأداء. سينتهي الحق في تعليق الأداء عندما يقوم المستأجر بالدفع الكامل للمبلغ المستحق.

٣١- حل النزاع

(أ) إذا كان الموقع يقع داخل المملكة العربية السعودية، فإن المحكمة التي يغطي نطاق اختصاصها الموقع سيكون لها الاختصاص القضائي الحصري وتفسير القانون الخاص بهذا العقد. إذا لم يكن الموقع الأصلي موجودًا داخل المملكة العربية السعودية، فسيكون الاختصاص القضائي ذي الصلة وتفسير قانون العقد خاضعًا للبلد الذي يقع فيه المكتب الرئيسي للمالك.

(ب) يحق لكلا طرفي العقد إحالة أي خلاف أو نزاع ينشأ بموجب العقد أو فيما يتعلق به إلى الفصل والإجراء المنصوص عليه من قبل المملكة العربية السعودية (أو أي تعديل أو إعادة تفعيل له في الوقت الحالي) ساري المفعول) .

٣٢- المدفوعات المتأخرة

يحتفظ المالك بالحق في تحميل المستأجر التكاليف المرتبطة بالتأخير في سداد أي فواتير معلقة، مثل

(أ) الرسوم الإدارية

(ب) الرسوم القانونية

(ج) رسوم الاستئجار: سيتم تطبيق الرسوم على كل تأجير من وقت مغادرة المعدات لمستودع المالك حتى إعادتها إلى مستودع المالك. سيتم رفع الفواتير على أساس منتظم ويجب أن يتم استلام الدفعة بالعملة المتفق عليها من قبل المالك ضمن شروط الدفع المسموح بها على النحو المنصوص عليه في العقد.

(د) بالنسبة لأي فواتير تظل غير مدفوعة بعد فترة الائتمان المتفق عليها، ستتم إضافة رسوم إدارية قدرها ٢٪ من قيمة الفاتورة كل شهر حتى يتم استلام الدفعة الكاملة.

٣٣- الاستقلالية

إذا تم اعتبار أي من هذه البنود غير قانوني أو باطل أو غير قابل للتنفيذ، فسيتم اعتبار هذا البند قابلاً للفصل ولن يؤثر على صلاحية البنود المتبقية وإمكانية إنفاذها إلى الحد الذي يسمح به القانون.